

Distr.: General
17 July 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن

الجمعية العامة

السنة الثالثة والسبعون

الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة

البند ٥ من جدول الأعمال

الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في

القدس الشرقية المحتلة القدس الشرقية

وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ٥ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة في البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم متابعة للرسائل السابقة لتوجيه الاهتمام العاجل إلى التهديد الوشيك بالترحيل القسري الذي تواجهه التجمعات البدوية الفلسطينية بخان الأحمر - أبو الحلو وأبو نوار في المنطقة "E-1" الحساسة بالضفة الغربية، شمال شرق القدس الشرقية المحتلة.

ففي الأيام الأخيرة، بدأت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في تنفيذ خططها لترحيل كلا من السكان والهياكل المدنية وهياكل كسب العيش قسرا في هذه المنطقة تمهيدا للسبيل أمام خططها لبناء وتوسيع المستوطنات بصورة غير مشروعة في المنطقة. وهذه التدابير القاسية والمدمرة لا تشكل خرقا جسيما لاتفاقية جنيف الرابعة فحسب، بحيث تشكل جرائم حرب، بل تهدد أيضا بعزل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية عزلا تاما، مما يقوض أي شيء تبقى من القابلية الجغرافية لتطبيق حل الدولتين.

وعلى مدى سنوات، ظلت إسرائيل تعمل على تطوير خططها لكي تنقل قسرا وتطهر عرقيا السكان البدو في منطقة خان الأحمر، ونسبة ٥٣ في المائة منهم أطفال و ٩٥ في المائة منهم لاجئون فلسطينيون مسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). والغرض المعروف لهذه الخطط هو تسهيل توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في المنطقة، في انتهاك خطير للقانون الدولي والعديد من قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وبالألمس، بدأت قوات الاحتلال الإسرائيلية، مستخدمة الجرافات ومعدات عسكرية



أخرى، في تدمير جميع طرق الوصول في خان الأحمر - أبو الحلو، التي يقطنها أكثر من ١٨٠ مدنيا. وأصيب ما لا يقل عن ٣٥ فلسطينيا بجراح بسبب استخدام الجنود الإسرائيليين القوة ضد المدنيين العزل الذين كانوا يحتجون على هذه الإجراءات غير القانونية والاستفزازية التي تروغ المجتمع المحلي بأسره.

وأمام التهديدات المستمرة للسلطة القائمة بالاحتلال ضد تجمع خان الأحمر والمدمم المتكرر لمنزله ومدارسه، فقد ناشدنا المجتمع الدولي مرارا بمعالجة هذه المسألة البالغة الأهمية. ومن المؤسف أنه، في ظل غياب إجراءات دولية ملموسة، لا تزال السلطة القائمة بالاحتلال دون رادع، حيث تواصل بلا هوادة جرائمها على مرأى تام من العالم، دون أي خوف من العواقب.

وقد كان الطابع الصارخ والمنهجي لهذه الجرائم واضحا للعيان، فقد وافقت، في ٢٤ أيار/مايو، "المحكمة العليا" الإسرائيلية على هدم تجمع خان الأحمر - أبو الحلو بأسره وترحيل سكانه لغرض بناء آلاف الوحدات الجديدة في مستوطنتي "معاليه أدوميم" و "كفر أدوميم" غير القانونيتين، مؤيدة بذلك جريمة حرب فعليا. ووفقا للخطة الإسرائيلية، فمن المرجح أن يُرحّل التجمّع قسرا إلى منطقة متاخمة لمقلب نفايات في أبو ديس، وحرمان هذه الأسر الرعوية من الأراضي الزراعية التي ظلت تعيش عليها طوال حياتها.

وأعقب ذلك، في ٣ تموز/يوليه، إصدار السلطة القائمة بالاحتلال إشعارات إلى سكان خان الأحمر بمصادرة أراضي. ومن المقرر هدم جُلّ هياكل تجمع خان الأحمر، بما في ذلك مدرسة ابتدائية، شيدتها عام ٢٠٠٩ منظمة الإغاثة الإيطالية فينتو دي تيرا وتخدم ١٧٠ طفلا من خمسة تجمعات بدوية مختلفة في منطقة القدس الشرقية.

وقد قابلت السلطة القائمة بالاحتلال احتجاجات غير عنيفة نظمها السكان المحليون في تجمع خان الأحمر، وكذلك فلسطينيون من قرى مجاورة أخرى، وقد انضم إليهم ناشطو حقوق الإنسان والسلام الإسرائيليون والدوليون الذين تجمعوا في المنطقة لحماية المجتمع المحلي، بعنف وحشي، مما أسفر عن إصابة ٣٥ من المحتجين.

ووقع، في الوقت نفسه، منذ ١ تموز/يوليه، ما لا يقل عن ١١ حادثة هدم وتشريد قسري. وقد سُردّ ٥٩ فلسطينيا، بمن فيهم ٣٧ طفلا، وتضرّر أكثر من ٢٠٠ مدني آخرين. وقد كان تجمع أبو نوار البدوي، الواقع أيضا في المنطقة "E-1"، هو الأشد تضررا، عقب هدم ١٩ مبنى، بما في ذلك ٩ منازل، وما ترتب على ذلك من تشريد قسري لـ ٥١ مدنيا، بمن فيهم ٣٣ طفلا. وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى أن تجمع أبو نوار يعد ضمن ٤٦ تجمعا بدويا، تضم ١٠٠ ٨ شخص، في وسط الضفة الغربية، معرضة لخطر الترحيل القسري.

وعلاوة على الطابع غير الأخلاقي وغير المشروع لهذه الأفعال التي تهدف إلى الاستعاضة عن سكان أصليين بمستوطنين استعماريين، فإن الأثر المدمر لهذه الانتهاكات الإسرائيلية، التي تصل إلى التطهير العرقي الصريح، هائل على كل من هذه التجمعات الفلسطينية الضعيفة وعلى الحالة على أرض الواقع. وينعكس ذلك بقوة في تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية واشتداد مشاعر الغضب والإحباط لدى السكان المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت نير هذا الاحتلال لمدة تزيد على نصف قرن من الزمن.

ويشعر الشعب الفلسطيني، عن حق، أنه قد تُرك وحيدا. وبعد سبعين عاما على إنشاء إسرائيل وتجرید الفلسطينيين من ممتلكاتهم وتشريدهم في النكبة، لا تزال الأسر الفلسطينية طريدة من ديارها وقد رُحلت قسرا من أراضيها، مما يزيد هذا الظلم عمقا. وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى أن تجمعي خان الأحمر وأبو نوار البدوين، شأنهما في ذلك شأن معظم تجمعات البدو في وسط الضفة الغربية، يضمنان لاجئين طردوا من أراضيهم في صحراء النقب في أثناء النكبة وهم يواجهون التشريد مرة أخرى. وعلى مدى سنوات، تمسكت هذه التجمعات بحقها في العودة إلى أراضيها الأصلية في ما يعرف الآن بجنوب إسرائيل، وهو حق حُرمت منه وحرُم منه جميع اللاجئين الفلسطينيين، في انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويُعد استمرار هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية دليلا آخر على سوء نوايا هذا الاحتلال الاستعماري الأجنبي وعلى رفض حكومة إسرائيل التام لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني ولحل الدولتين. والهدف النهائي لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في تحقيق الترحيل القسري لهذه التجمعات البدوية، هو المضي قدما في ما يسمى بخطة المستوطنة "E-1" من أجل إنشاء سلسلة متصلة من المستوطنات بين مستوطنة "معاليه أدوميم" غير القانونية والقدس الشرقية المحتلة، وقطع الضفة الغربية إلى نصفين، ووضع المسمار الأخير في نعش حل الدولتين. وفي موازاة ذلك، تقترب إسرائيل أيضا من سن ما يسمى بـ "تشريع" لضم أجزاء من الضفة الغربية رسميا، في تحد صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك الحظر المفروض على حياة الأراضي بالقوة، وتدمير جميع الجهود الرامية إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم.

ويجب أن تُحاسب إسرائيل على جميع هذه الجرائم، من دون استثناء. ومن المشين أن تعتقد السلطة القائمة بالاحتلال أنه يمكنها الاستمرار في استيطانها غير القانوني لفلسطين، بما في ذلك تدمير الأراضي والممتلكات الفلسطينية وسرقتها ومصادرتها، وبناء وتوسيع كل من المستوطنات والجدار والترحيل القسري للمجتمعات المحلية الفلسطينية، على مرأى تام من المجتمع الدولي، مع عدم المساءلة. ومن غير المتصور أن يُطرد، في القرن الحادي والعشرين، مجتمع محلي بأسره من بيوته من جانب احتلال غير شرعي.

وإضافة إلى ذلك، لا يزال السكان المدنيون الفلسطينيون يعانون من الاعتداءات والتحرّض من قبل المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين والإرهابيين في الضفة الغربية، الذين يدفعهم إلى هذا العنف بلا شك مسؤولو الحكومة الإسرائيلية اليمينية، الذين يحرّضون بصورة روتينية ضد الشعب الفلسطيني.

وفي حين أنه يكاد يكون من المستحيل توثيق كل انتهاك، فإن الأمثلة الواردة أدناه تقدم لمحة لانتهاكات التي يعاني منها الفلسطينيون يوميا من جراء العنف الذي يرتكبه المستوطنون.

ففي ١٩ حزيران/يونيه، وبالإشارة إلى علي دوابشة، وهو طفل فلسطيني عمره ١٨ شهرا، كان مستوطنون إسرائيليون قد أضرموا النار في بيته في منتصف الليل في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، مما تسبب في مقتل والديه وإصابة علي بجروح شديدة، أخذ المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون يرددون "أين علي؟ علي مات!" و "علي على المشواة" أمام مجموعة من الفلسطينيين كانت تنتظر خارج مبنى محكمة إسرائيلية.

وفي ٢٩ حزيران/يونيه، حرق مستوطنون من مستوطنة "إتمار" غير القانونية عشرات من أشجار الزيتون في أراض فلسطينية بمنطقة بيت فوريك في الضفة الغربية، تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وفي ٣ تموز/يوليه، دعا مستوطنون إسرائيليون متطرفون إيلور أزاريا، الجندي الإسرائيلي الذي أطلق النار في آذار/مارس ٢٠١٦ على رجل فلسطيني فأرداه قتيلا وهو يرقد على الأرض بلا حراك، إلى موقع إطلاق النار في الخليل واستقبلوه بالهتاف وشُرب الأنخاب.

وإزاء هذه الخلفية من النشاط الإجرامي في الضفة الغربية، تواصل إسرائيل أيضا عدوانها على قطاع غزة، مما تسبب في وقوع خسائر متزايدة. فقد أسفر استمرار الاستخدام غير المشروع للقوة ضد المتظاهرين الفلسطينيين السلميين الذين يشاركون في "مسيرة العودة الكبرى"، عن زيادة مجموع عدد الفلسطينيين الذين قتلوا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية منذ بدء الاحتجاجات، في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، إلى أكثر من ١٤٠ شخصا وزاد مجموع عدد المصابين إلى أكثر من ٢٠٠ ١٥ شخص، بمن فيهم أكثر من ٤٠٠٠ أصيبوا بالذخيرة الحية. ومن بين المصابين الكثير من الأطفال الأبرياء، بما في ذلك مقتل ١٩ منهم.

وتشمل أسماء الأشخاص الذين قتلوا في الفترة الممتدة منذ آخر رسالة: ياسر أبو النجا، ١١ سنة؛ ومحمد الحميدة، ٢٤ سنة؛ وأسامة أبو خاطر، ٢٩ سنة؛ وأحمد زياد توفيق، ٢١ سنة؛ وصبري أحمد أبو خضر، ٢٤ سنة؛ ومحمد غسان أبو دقة، ٢٢ سنة؛ وعبد الفتاح أبو عزام، ١٧ سنة. وعلاوة على ذلك، توفي محمود ماجد الغرابلي، ١٦ سنة، متأثرا بجروح من جراء نيران قناص إسرائيلي، عندما كان يشارك في احتجاجات جرت في ١٤ أيار/مايو.

وتشكل الإعلانات المتعاقبة من المسؤولين الإسرائيليين خلال الأسابيع الأخيرة اعترافات صريحة بأن قتل المتظاهرين الفلسطينيين العزل لم يكن إهمالا من جانب الجنود، بل كان نتيجة لتعليمات واضحة ولنية إطلاق النار بقصد القتل. وفي هذا الصدد، نحث لجنة التحقيق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان على تحديد المسؤولين الذين أجازوا لوائح إطلاق النار على المدنيين، بمن فيهم الأطفال، في انتهاك للمعايير الدولية.

وبالنظر إلى الأزمة الإنسانية الخطيرة في غزة، حيث بلغ نظام الرعاية الصحية "نقطة الانهيار"، حسبما أكده العديد من خبراء الأمم المتحدة، بمن في ذلك المقرر الخاص المعني بالحق في الصحة، فإننا نناشد جميع الدول الاستمرار في تقديم المساعدة الإنسانية الحيوية إلى الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. ونواصل التشديد على أهمية الأونروا في هذا الصدد، ونكرر الإعراب عن امتناننا لجميع البلدان والمنظمات التي شاركت في مؤتمر الأونروا لإعلان التبرعات المعقود في ٢٥ حزيران/يونيه والتي تصدت للعجز المالي غير المسبوق الذي تواجهه الوكالة، وذلك بتوفير تمويل إضافي أو التعجيل بتسديد اشتراكاتها منذ بداية السنة. ونحث على استمرار الاهتمام والعطاء في ضوء هذه الحالة الحرجة والأثر البعيد المدى لأي توقف للخدمات في أي من ميادين عمليات الوكالة.

وفي هذه السنة الحادية والخمسين لاحتلال إسرائيل الاستعماري لشعبنا وأرضنا، نواصل دعوة المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته القانونية والسياسية والأخلاقية التي طال انتظارها لحماية الشعب الفلسطيني وتحميل إسرائيل المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والحقوق الوطنية وحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. وفي مواجهة التجريد والتشريد القسريين للمدنيين العزل الضعفاء، بما في ذلك التجمعات البدوية، وقمعهم ومعاناتهم المستمرة على يد هذا الاحتلال غير

المشروع، فإننا نناشد باتخاذ إجراءات، بما في ذلك إجراءات يتخذها مجلس الأمن، لوضع حد لهذا الظلم في نهاية المطاف وإعطاء السلام فرصة حقيقية كي يسود.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٤٠ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/ES-10/788-S/2018/557) سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان هذه التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فداء عبد الهادي ناصر

القائمة بالأعمال بالنيابة